البحوث والدراسات

التفسير السوسيولوجي للزواج غير المتجانس في المجتمع الكويتي*

د. فهد عبد الرحمن الناصر**

ملخص:

اهتمت هذه الدراسة بالعوامل التي تفسر الزواج المختلط في المجتمع الكويتي، وقد أجريت على عينة صحيحة قوامها ٤٨٧ مفردة، جميعهم من المواطنين الكويتيين ذوي الأعمار ٢٠ سنة فأكثر، وتتوزع العينة بنسب متقاربة بين الجنسين. وقد اعتمدت الدراسة على استبانة مقننة من حيث الثبات والصدق. تتلخص نتائج الدراسة في أن العوامل التي تفسر الزواج المختلط في المجتمع الكويتي يتصدرها ضعف الإحساس بالمسؤولية، سوء تقدير العواقب المستقبلية، الوفرة الاقتصادية في المجتمع الكويتي، الاختلالات الأسرية في المجتمع، كثرة الوافدين في الكويت، وكذلك كثرة سفر الكويتيين إلى الخارج، وأخيراً سهولة الزواج. أما ما يخص أسباب إقدام الكويتي على الزواج من غير كويتية، فقد تبين من الدراسة أن هذه الأسباب – بحسب أهميتها – تتمثل في انخفاض تكلفة الزواج، الرغبة في زوجة أخرى، المعرفة أفضل بفن التعامل مع الزوج، جمال الشكل والعناية بالمظهر، إمكانية سرية الزواج، المعرفة أفضل بفن إدارة المنزل، تحصين النفس ضد الانحراف، المعرفة الأفضل بفن التعامل مع الأبناء، الرغبة في إنجاب مزيد من الأطفال. أما عن أسباب زواج الكويتية من غير كويتي، فإنها – بحسب الأهمية – تتمثل في: عدم وجود فرصة الزواج من كويتي، المعرفة أكثر بفن معاملة الزوجة، الالتزام أكثر تجاه الأسرة، الجاذبية الشخصية، عدم

---

* يشكر الباحث مؤسسة الكويت للتقدم العلمي دعمها لهذا البحث تحت رقم (٠٢ – ١١١٢ – ٢٠٠٣).

** دكتوراه في علم الاجتماع، ولاية ميتشجان الحكومية، الولايات المتحدة الأمريكية، عام ١٩٨٦م، وأستاذ مساعد بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

وجود مشكلات مع أهل الزوج، الفرص أفضل في السفر والتنقل، المعرفة أكثر بأساليب تربية الأبناء، فرصة المعرفة بمجتمعات أخرى. وفيما يخص الجنسيات المفضلة في الزواج المختلط، كشفت الدراسة الحالية عن أن أغلبية المفحوصين ترى أن الجنسيات العربية الخليجية تأتي في المقدمة، يليها بفارق ملحوظ الجنسية اللبنانية، ثم الجنسية السورية، فالمصرية، ثم العراقية فبقية الجنسيات. وترتفع نسبة المفحوصين الذكور الذين وضعوا النساء من الجنسيات العربية الخليجية في ترتيب متقدم وذلك مقارنة بالمفحوصات الإناث.

وفيما يخص الاتجاه نحو الزواج المختلط، فقد تبين من الدراسة أن اتجاه المفحوصين يغلب عليه رفض الزواج المختلط، وإن كان هذا الاتجاه الرافض يزداد بفروق جوهرية لدى الإناث مقارنة بالذكور، وتقترح الدراسة تطوير تشريعات الأحوال الشخصية، بحيث تؤكد الحقوق والواجبات المترتبة على زواج الكويتي من غير كويتية، وكذلك زواج الكويتية من غير كويتي، وذلك بموجب معايير تضمن عدم الإخلال بالتركيبة السكانية في المجتمع الكويتي.

المقدمة:

على الرغم من تعدد أساليب الاختيار الزواجي، فإن الإطار العام لهذا الاختيار يحكمه عاملان أساسيان عبر السياقات المجتمعية المختلفة؛ العامل الأول يتمثل في مجال الاختيار، أما العامل الثاني فيتمثل في أسلوب الاختيار، ومن الطبيعي أن تختلف متضمنات هذين العاملين من نمط ثقافي إلى آخر، فقد لا يسمح إطار نمط ثقافي معين إلا بمجال ضيق جداً للاختيار، بينما يتسع هذا المجال إلى حد كبير جداً في إطار نمط ثقافي آخر، وقد تسمح بعض المجتمعات بأساليب متعددة في الاختيار الزواجي بما في ذلك تدخل الوالدين و الأقارب، بينما تقيد مجتمعات أخرى هذه الأساليب (Parker& Bergmark, 2005)، وسواء كان هناك تعدد أم محدودية في مجالات الاختيار الزواجي وأساليبه في المجتمعات المختلفة، فإن معظم حالات الزواج تتم بين أفراد المجتمع الواحد، وعادة ما يشترك الطرفان في المستوى الثقافي والمكانة الاجتماعية، وكذلك في الدين والمذهب وغير ذلك من أوجه التشابه (Zaidi & Shuraydi, 2002)، هذا

التشابه بين طرفي الزواج يتحقق معه ما اصطلح على تسميته بالزواج المتجانس Homogamy، لكن هناك في الوقت نفسه بعض حالات الزواج التي يختلف فيها الطرفان في جوانب معينة كالدين أو المذهب أو المستوى الاقتصادي الاجتماعي أو غير ذلك من جوانب الاختلاف، فيكون الزواج غير متجانس (Heterogamy)، ويعرف هذا الزواج أحياناً بالزواج المختلط (Mixed Marriage)، ويندرج تحت هذا النمط الزواجي اختلاف الزوجين من حيث الجنسية (Nationality)، وهو الذي تعنيه الدراسة الحالية.

ونظراً لاختلاف جنسية الزوجين بحسب الدولة التي ينتمي إليها كل منهما، فإن هذا النمط من الزواج يعرف بالزواج الدولي (International Marriage)، أو الزواج عبر الثقافات (Cross-Cultural Marriage) وتشير بعض الدراسات الاجتماعية إلى أن الزواج المختلط ظهر منذ القدم، واستمر ملازماً للمجتمعات البشرية عبر العصور، فالشعوب القديمة كان بعض رجالها يتزوج نساءً من خارج مجتمعهم، وذلك عن طريق خطف نساء أو سبيهن من مجتمعات أخرى أو بسبب تحريم الزواج من نساء المجتمع نفسه أو القبيلة نفسها، أو بسبب ندرة النساء أو في ظروف الحروب أو السفر والهجرة (حلمي، ١٩٩٠م، ص٢١٦)، وفي المجتمعات المعاصرة، لقي الزواج المختلط دعماً هائلاً لأسباب معروفة تتعلق بسهولة التواصل عبر الثقافات وسرعته نتيجة التطور التكنولوجي وثورة الاتصالات والمعلومات ومعطيات العولمة والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتحضر والتحديث.

وفي الزواج المختلط يعيش الأبناء بين تلك التوجهات التي تعكس قيم الأب وتقاليده من جهة وقيم الأم وتقاليدها المختلفة عن قيم الأب وتقاليده من جهة أخرى، وتكون هذه التوجهات غير معوقة إذا كانت هناك أرضية مشتركة بين الأب والأم في اللغة والدين والقيم والمعايير الاجتماعية السائدة حتى ولو كان الوالدان من جنسيتين مختلفتين (كما يحدث في حالات الزواج بين الكويتيين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي مثلاً) لكن الأبناء يواجهون مشكلات في

الجنسية وحقوق المواطنة، في مقابل ذلك، فإن الصعوبات في الحياة الزوجية والأسرية تصبح أكثر احتمالاً إذا كان الأبوان مختلفي الجنسية ولا توجد أرضية مشتركة بينهما (عندما يقترن الكويتي بزوجة فلبينية أو هندية مثلاً)، منشأ الصعوبة في هذه الحالة هو اختلاف طرفي الزواج في القيم والتوجهات بما ينعكس سلبياً على التفاعل والتوافق؛ ذلك أن هناك مجموعتين من العمليات النفسية في الحياة الزوجية، الأولى هي عمليات التفاعل الزواجي، أما الثانية فهي عمليات التوافق الزواجي، ولا يمكن الفصل بين عمليات التفاعل وعمليات التوافق؛ لأنهما يحدثان معاً، وتؤثر كل منهما في الأخرى وتتأثر بها، فالعمليتان مترابطتان ومتداخلتان، وهما مسؤولتان معاً عن نمو الزواج أو توقفه وانحرافه (مرسي، ١٩٩١م، ص١٩١)، وتزداد فرص التفاعل والتوافق بين الأفراد ذوي الثقافة الواحدة أو المشتركة، فإذا نظرنا إلى الزواج المختلط نجد أن الشخص الذي يتزوج بأجنبية إما أن يعيش معها في بلدها غريباً، أو يأتي بها إلى بلده لتعيش هي معه غريبة، وفي كلتا الحالتين تزداد احتمالات وجود صعوبات في التوافق مع الأهل وعاداتهم وثقافتهم ومعتقداتهم، وتزداد الصعوبة إذا كان الزوج مسلماً والزوجة كتابية أو الزوج عربياً والزوجة غير عربية حيث التنافر في التفكير وعدم التجانس في العادات والمعتقدات، فالعلاقة وثيقة بين ارتفاع معدلات الطلاق والتباين بين الزوجين في الخلفية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والدينية (مرسي، ١٩٩١م، ص ٣٩٠).

وعلى مستوى المجتمع الكويتي، فإن التغير الاقتصادي والاجتماعي قد انعكس على الأبنية والنظم الاجتماعية بما في ذلك الأسرة، وتشير الإحصاءات إلى أن الزواج المختلط يشكل نسبة ملحوظة في المجتمع الكويتي وإن تباينت هذه النسبة من سنة إلى أخرى، وللوقوف على واقع هذا الزواج، تم الرجوع إلى حالات الزواج الموثقة رسمياً (وزارة العدل، ٢٠٠٤م)، وباستبعاد حالات الزواج بين الأجانب (الطرفان غير كويتيين)، تم التوصل إلى الإحصائية المبينة في الجدول رقم (١)، التي توضح حالات الزواج المتجانس (الطرفان كويتيان) وحالات الزواج المختلط (أحد الطرفين كويتي والآخر أجنبي):

جدول رقم (١)
الزواج المختلط مقارنة بالزواج المتجانس
بين المواطنين الكويتيين (١٩٩٢-٢٠٠٣م)

السنة	مجمل حالات الزواج	متجانس	نمط الزواج: مختلط			
			الزوج كويتي والزوجة غير كويتية	الزوجة كويتية والزوج غير كويتي	مجمل حالات الزواج المختلط	نسبة الزوج المختلط
١٩٩٢	٩٣٥٧	٧٥٦٩	٩٧٣	٨١٥	١٧٨٨	١٩,١
١٩٩٣	٩٤٦٨	٦٧٣٩	١٨٧٢	٨٥٧	٢٧٢٩	٢٨,٨
١٩٩٤	٧٧٦٩	٦١٧٩	٩٨٣	٦٠٧	١٥٩٠	٢٠,٥
١٩٩٥	٧٦٨٤	٦٠٠١	١٠٨١	٦٠٢	١٦٨٣	٢٢
١٩٩٦	٧١٢٠	٥٥٩٥	٩٧٤	٥٥١	١٥٢٥	٢١,٤
١٩٩٧	٧٢٦٦	٥٦١٥	١٠٨٧	٥٦٤	١٦٥١	٢٢,٧
١٩٩٨	٧٧١٢	٥٩٧٨	١١٣٥	٥٩٩	١٧٣٤	٢٢,٥
١٩٩٩	٧٨٦٥	٦١٣٧	١١٠٨	٦٢٠	١٧٢٨	٢٢
٢٠٠٠	٨٤١٢	٦٧٢٨	١١١٩	٥٦٥	١٦٨٤	٢٠
٢٠٠١	٩٢٥٧	٧٤٨٢	١١٩٥	٥٨٠	١٧٧٥	١٩,٢
٢٠٠٢	١٠٠٦٢	٨١٨٦	١٢٨٣	٥٩٣	١٨٧٦	١٨,٦
٢٠٠٣	٩٩٦٦	٨٢٠٦	١١٨٦	٥٧٤	١٧٦٠	١٧,٧

ويعكس هذا الجدول أن الزواج المختلط يشكل نسبة معتبرة من مجمل حالات زواج الكويتيين، فخلال الفترة من ١٩٩٢م حتى ٢٠٠٣م راوحت هذه النسبة بين ١٧,٧٪ إلى ٢٨,٨٪، وقد وصلت نسبة الزواج المختلط إلى أقصاها عام ١٩٩٣م، حيث بلغت ٢٨,٨٪ ويرجح أن السبب في ذلك هو أن ظروف العدوان العراقي وما ترتب عليه من نزوح ألوف الكويتيين إلى العديد من دول العالم، وبخاصة الدول العربية، قد أتاح فرصاً أفضل لإقامة علاقات اجتماعية توجت بالزواج بعد التحرير واستقرار الأوضاع في المجتمع الكويتي. كما

يوضح الجدول أن حالات الزواج المختلط تميل إلى التناقص بعض الشيء خلال الفترة من ٢٠٠٠م حتى ٢٠٠٣م مقارنة بالفترة من ١٩٩٣م إلى ١٩٩٩م. وقد يرجع هذا التناقص إلى تغير الظروف التي هيأت فرصاً مواتية للزواج المختلط، بالإضافة إلى السياسة الحكومية التي من شأنها الحد من زواج الكويتيات بغير الكويتيين، ومن أهم معالم تلك السياسة أن أبناء الكويتية المتزوجة من غير كويتي يحملون جنسية الأب؛ أي أنهم لا يصبحون مواطنين كويتيين، ومن ثم لا يحصلون على المزايا التي تتاح للمواطن الكويتي فيما يتعلق بالتعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والمزايا المالية المختلفة. ويتضح من الجدول أنه خلال عام ٢٠٠٣م بلغ عدد حالات الزواج بين المواطنين الكويتيين ٩٩٦٦ حالة، من بينها ٨٢٠٦ حالات كان الطرفان كويتيين، مقابل ١٧٦٠ حالة كان فيها أحد الطرفين كويتياً والطرف الآخر غير كويتي؛ أي أن نسبة الزواج المختلط تعادل١٧,٧٪ من مجمل حالات الزواج بين المواطنين (وزارة العدل، ٢٠٠٤م)، وتتوزع حالات الزواج المختلط توزعاً متبايناً بين المواطنين والمواطنات؛ فهناك١١٨٦ مواطناً كويتياً تزوجوا من نساء غير كويتيات، مقابل ٥٧٤ مواطنة كويتية تزوجن من رجال (غير كويتيين)؛ أي أن حالات الزواج المختلط تتوزع بين المواطنين الذكور بنسبة ٦٦,٤٪ والمواطنات الإناث بنسبة ٣٢,٦٪ (وزارة العدل، ٢٠٠٤م)، وبوجه عام، فإن الزواج المختلط مازال يشكل ظاهرة واضحة في المجتمع الكويتي، على الرغم مما رافق الظاهرة من نتائج سلبية انعكست على الصعيد الاجتماعي بحسب ما عبر عن ذلك وزير الشؤون الاجتماعية والعمل (جريدة القبس العدد ٧٣٢٤ بتاريخ ١٩٩٣/١١/٦م).

مشكلة الدراسة الحالية:

تتمثل مشكلة الدراسة الحالية قي تساؤل جوهري هو: ما العوامل التي تفسر زواج المختلط في المجتمع الكويتي؟ وكما سبقت الإشارة فإن الزواج المختلط – من منظور الدراسة الحالية – هو زواج الكويتي من غير كويتية، وزواج الكويتية من غير كويتي. ومن التساؤل الرئيسي للدراسة تنبثق التساؤلات الآتية:

- ما العوامل المجتمعية التي تفسر الزواج المختلط في المجتمع الكويتي بوجه عام؟
- ما العوامل الذاتية لإقدام الرجل الكويتي على الزواج من امرأة غير كويتية؟
- ما العوامل الذاتية لزواج النساء الكويتيات من رجال غير كويتيين؟
- ما الجنسيات المفضلة في الزواج المختلط؟
- ما طبيعة الاتجاه نحو الزواج المختلط؟

ويتضح من ذلك أن مشكلة الدراسة تتضمن أبعاداً اجتماعية عامة وأبعاداً اجتماعية خاصة، في تناول ظاهرة الزواج المختلط، فالعوامل التي تفسر الزواج المختلط بوجه عام، وكذلك الاتجاهات الاجتماعية بشأنه، تمثل الأبعاد الاجتماعية العامة، أما أسباب زواج الكويتي من غير كويتية، وكذلك أسباب زواج الكويتية من غير كويتي فإنها تمثل الأبعاد الاجتماعية الخاصة في دراسة الظاهرة.

إطلالة على الدراسات السابقة:

على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت الزواج المختلط، فإن القليل من تلك الدراسات هو الذي تناول هذا الزواج من منظور الاختلاف في الجنسية (Nationality) بوصفه متغيراً أساسياً. صحيح أن هناك بعض الدراسات التي تأخذ متغير الجنسية بعين الاعتبار، لكن ذلك يكون ضمن مجال التركيز الأساسي لتلك الدراسات ممثلاً في تناول الزواج بين طرفين مختلفين في العرق (Race) والدين، ولون البشرة، والطبقة الاقتصادية الاجتماعية .... إلخ. في هذا الإطار تتعدد الدراسات الأجنبية على وجه الخصوص، فهناك دراسة عن الزواج المختلط في الولايات المتحدة (**Qian & Cobas, 2004**)، وقد بحثت الدراسة معايير الاختيار الزواجي في المجتمعات ذات الأصول اللاتينية، في المجتمع الأمريكي. اعتمدت الدراسة على إحصاءات الزواج في عام ١٩٩٠م، بهدف معرفة أنماط الاختيار الزواجي بحسب الأصول العرقية ولون البشرة، والجنسية مع المقارنة بين تأثير هذه المتغيرات في أنماط الاختيار الزواجي. تتلخص نتائج الدراسة في أن العرق (Race) يؤدي دوراً مهماً في الاندماج بالمجتمع الأمريكي،

فالأفراد البيض ذوو الأصول اللاتينية وولدوا في الولايات المتحدة أكثر ميلاً إلى الزواج من أفراد ليسوا ذوي أصول لاتينية. كما أن المكسيكيين البيض، الذين مكثوا بالولايات المتحدة مدداً أطول يزداد ميلهم إلى الزواج من داخل جماعاتهم العرقية.

أما اللاتينيون الملونون (Non-white)، الذين ولدوا بالولايات المتحدة، فإنهم أقل ميلاً إلى الزواج من جماعاتهم العرقية، وذلك مقارنة باللاتينيين الملونين الذين ولدوا خارج الولايات المتحدة. كما أن العوائق العرقية تبدو واضحة كذلك داخل أي جماعة قومية "National group"؛ فالأفراد البيض أكثر ميلاً إلى الزواج من الأفراد البيض الذين ليسوا من أصول لاتينية، لكن الأفراد الملونين أكثر ميلاً إلى الزواج من أفراد ملونين أيضاً وفي الوقت نفسه من أصول غير لاتينية. وقد ظهرت بعض الدراسات الحديثة التي ناقشت هذا الزواج من منظور الصعوبات والفرص، ومن الدراسات الكلاسيكية في هذا المجال تلك التي قام بها بلود **(Blood, 1989)** عن حالات الزواج بين أفراد من جنسيات مختلفة في بعض المجتمعات بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد بينت الدراسة أن صعوبات التوافق الثقافي والاجتماعي بين الطرفين من أهم المشكلات التي تواجه الزواج المختلط، لكن توافر فرص العمل وسهولة إقامة علاقات اجتماعية تساعد على سرعة قبول هذا الزواج وتساعد الأفراد الذين ينتقلون إلى المجتمع الجديد على التأقلم والتكيف مع الثقافة الجديدة، كما تفيد الدراسة أن الزواج المختلط يمكن أن تواجهه مقاومة من قبل أفراد الأسرة أو شبكة القرابة، وقد يقاوم من قبل الأسرة التي سوف تفقد أحد أعضائها بانتقاله إلى أسرة جديدة، إلا أنه في حالة إتمام الزواج تزداد درجة القبول للأفراد القادمين إلى المجتمع.

وهناك دراسة مسحية تناولت الاتجاه نحو الزواج المختلط بين الأوروبيين والإفريقيين في السنغال **(Vandewiele, 1980)**، أجريت الدراسة على عينة قوامها ٨٨٢ من طلاب المرحلة الثانوية، الذين تم اختيارهم من المدارس العامة في السنغال، واستخدمت الدراسة استبانة تتضمن قياس الاتجاه نحو الزواج

المختلط. تتمثل نتائج الدراسة في أن العينة تتوزع بالتساوي تقريباً بين المؤيدين والمعارضين للزواج المختلط، ويرى ١١٪ من المؤيدين أن مثل هذا الزواج مفيد من الناحية المادية، كما أن ١٩٪ من هؤلاء المؤيدين يرون ضرورة هذا الزواج إذا كان هناك حب متبادل بين الطرفين، كما أن ١٥٪ منهم تؤيد الزواج المختلط لأنه كفاح ثقافي ضد العنصرية. أما المعارضون للزواج المختلط، فإن ١٩٪ منهم يرون أنه يسبب فقدان الهوية الثقافية، كما أن ٢١٪ منهم يرون أنه يواجه صعوبات وعدم تكيف بين الطرفين. وكشفت الدراسة عن أن متغيرات الجنس والسن والوضع الاقتصادي الاجتماعي، والمكانة الاجتماعية للأبوين تؤدي دوراً مهماً في مدى قبول الزواج المختلط أو رفضه، حيث يزداد تأييد الزواج المختلط بين الذكور، والأصغر سناً، وذوي الوضع الاقتصادي الاجتماعي الأعلى، مقارنة بالإناث، والأكبر سناً، وذوي الوضع الاقتصادي الاجتماعي الأقل. وتخلص الدراسة إلى إمكانية قبول الزواج المختلط بما يفوق إمكانية رفضه، ويرجع ذلك إلى التقليل من الحواجز بين الشعوب بسبب ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال.

وتناقش دراسة دونان (**Donnan, 1990**) الزواج المختلط بين أفراد من إيرلندا الشمالية وباكستان، وذلك بسبب كثرة حالات الزواج بين أفراد من هاتين الجنسيتين بحسب ما تذهب الدراسة، ومن واقع سجلات تلك الحالات تبين أن كلا الطرفين لديه نظرة سلبية إلى الزواج المختلط، وفي الزيجات من هذا القبيل تذكر الدراسة أن كلا الطرفين يمارس ضغوطاً على شريك الحياة ليغير دينه ويعتنق دين الآخر، فالزوج يمارس ضغوطاً على الزوجة لتعتنق دينه، والزوجة تمارس ضغوطاً على الزوج ليعتنق دينها. وهناك دراسة عن الزواج والقانون في ألمانيا (**Breger, 1998**)، تناقش الدراسة كيف أن الدول الأوروبية تحظر دخول الذكور الأجانب، أو ترفض إعطاءهم تأشيرة إقامة أو السماح لهم بالعمل، كما تضع قيوداً على الزواج المختلط في ألمانيا، وتنتقد الدراسة عدم رغبة الحكومة الألمانية في إعطاء الأزواج الأجانب حقوقهم المدنية والسياسية، وترى الدراسة

أن ذلك مخالف لحقوق المواطنة، كما أنه يعكس تحيزاً من جانب الدولة ضد الأجانب، وينتقد الحكومة في تذرعها بحجة أن السماح بالزواج المختلط يسيء إلى هوية المجتمع.

وفي دراسة متعمقة عن الزواج المختلط في المغرب (**Wassink, 1967**)، انصب الاهتمام على تقصي آراء الصفوة المثقفين الشباب في المغرب بشأن زواج الرجل المغربي من امرأة أوروبية، وقد شملت الدراسة ٦٠ مفردة، جميعهم من الذكور، واستخدمت استبانة لقياس الرأي. تتلخص نتائج الدراسة في أن الشباب يرون الزواج المختلط قضية مثيرة للجدل ويتوقف تأييدها أو رفضها على ظروف معينة خاصة بكل شخص، وليس هناك أحكام عامة يمكن تعميمها في هذا الشأن. كما أن أغلبية العينة ترى أن الزواج المختلط يمكن أن يكون مصدر قلق أو سوء تكيف، الأمر الذي يؤثر في بناء المجتمع حاضراً ومستقبلاً. وفي أستراليا أجريت دراسة حول أثر الدين والأصل العرقي في الاتجاه نحو الزواج المختلط، وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها ٤١١ من المفحوصين من الجنسين الذين تراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٨٢ سنة. تتمثل نتائج الدراسة في أن غالبية العينة تؤيد الزواج المختلط، ولا ترى أي مشكلة في الزواج بين أفراد مختلفي الديانة، والمنطق نفسه فيما يخص الزواج بين أفراد من أصول عرقية مختلفة، غير أن الاستثناء الوحيد من ذلك هو أن المفحوصين ذوي المكانة الاجتماعية والاقتصادية المتوسطة هم الأكثر تحفظاً بشأن الزواج المختلط **(Caltabiano: 1985)**.

وفي مناقشة متعمقة لظاهرة الزواج من أجنبيات في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة **(حلمي، ١٩٨٨م)**، تم توضيح اقتران هذه الظاهرة بالتطورات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في حقبة النفط، وكان من ناتج تلك التطورات إتاحة فرص أوسع في الاختيار الزواجي وكذلك وجود مرونة أكبر في العلاقات الاجتماعية والأسرية، كما أنه – بسبب الضغوط الاقتصادية – يفضل بعض المواطنين الزواج من نساء أجنبيات؛ لأن الزواج من المواطنات يقترن بغلاء المهور

وارتفاع تكلفة الزواج، وتشدد أسرة الزوجة المواطنة وكثرة مطالبها. وتذهب الدراسة إلى أنه على الرغم من أن غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج يعتبر السبب الرئيسي في الزواج من أجنبية، فإن هناك أسباباً أخرى أهمها: سهولة الزواج والطلاق من الزوجة الأجنبية، تعرف الزوجة في أثناء الدراسة، مرض الزوجة المواطنة أو وفاتها، مرض الزوج وحاجته للرعاية، رغبة بعض الأزواج في التجديد، الهروب من سيطرة الزوجة المواطنة. وتفيد الدراسة بوجود آثار سلبية للزواج من أجنبيات، من هذه الآثار: التأثير على لغة الأبناء ولهجاتهم، ضعف الانتماء الوطني عند الأبناء، انتشار ظاهرة العنوسة في المجتمع الإماراتي.

وفي دراسة حول واقع الأسرة البحرينية (**أمين، ١٩٨٣م**)، تم التطرق إلى أسباب الزواج بالأجنبية، وتخلص الدراسة إلى أن غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج في المجتمع الخليجي هي التي تدفع الرجال إلى الزواج من أجنبية، لكن على الرغم من أن هذين السببين يعتبران من أهم الأسباب في أغلب الأحوال، فإنهما ليسا السببين الوحيدين؛ إذ إن الزوجة الأجنبية يمكن أن تكلف الزوج مصاريف باهظة، ثم إن هناك كثيراً من الأفراد القادرين على تحمل تكاليف الزواج من مواطنات وعلى الرغم من ذلك يتزوجون من أجنبيات، ومن ثم هناك أسباب أخرى (غير اقتصادية) تدفع البعض إلى الزواج من أجنبية، قد تكون هذه الأسباب اجتماعية أو نفسية أو ثقافية. وفي المجتمع الإماراتي، أجريت دراسة عن الزواج من أجنبيات وأثره على أبناء الخليج العربي (**عبد الفتاح، ١٩٨٨م**). شملت الدراسة عينة قوامها ٢٢٥ مفردة من الطلاب الإماراتيين المقيدين بالمدارس الإعدادية والثانوية، جميع هؤلاء الطلاب من آباء إماراتيين، ويتوزعون بحسب جنسية الأم بنسبة ٤٦,٧٪ أمهاتهم مواطنات (إماراتيات) مقابل ٥٣,٣٪ أمهاتهم أجنبيات(تتوزع هؤلاء الأمهات بين الجنسيات الهندية، والإيرانية، والمصرية، و السورية، واللبنانية). اعتمدت الدراسة أربع أدوات في جمع البيانات هي: مقياس اتجاهات الأمهات في التنشئة الاجتماعية كما يدركه الأبناء، اختبار الشخصية

الإسقاطي الجمعي، اختبار الشخصية للمرحلتين الإعدادية والمتوسطة، مقياس القيم. وتتلخص أهم نتائج الدراسة في أنه لا توجد فروق بين أبناء الأمهات المواطنات وأبناء الأمهات غير المواطنات من حيث قيمة تحمل المسؤولية، وقيمة الشجاعة الأدبية، لكن هناك فروقاً جوهرية بين المجموعتين من حيث إدراك أساليب التنشئة الاجتماعية، التكيف الشخصي والاجتماعي، قيم الولاء، والأمانة، والتدين. في هذا الإطار توضح الدراسة أن أبناء المواطنات يدركون أن أمهاتهم أكثر تسلطاً مقارنة بأبناء الأمهات غير المواطنات، كما أن الأمهات المواطنات أكثر استخداماً لأسلوب الحماية الزائدة، وكذلك التدليل الزائد، وإثارة الألم النفسي مقارنة بالأمهات غير المواطنات. وما يخص التفرقة بين الأبناء في المعاملة تبين من الدراسة أن الأمهات غير المواطنات هن أكثر تفرقة بين الأبناء. كما تبين من الدراسة أن أبناء الأمهات المواطنات هم أكثر إحساساً بقيمة الذات مقارنة بأبناء الأمهات غير المواطنات، أما أبناء الأمهات غير المواطنات فهم أكثر شعوراً بالحرية، وإن كانوا أقل شعوراً بالانتماء. كما تبين من الدراسة أن أبناء الأمهات المواطنات أكثر تحرراً من العدوانية للمجتمع، أما أبناء الأمهات الأجنبيات فهم أكثر اندماجاً في العلاقات الأسرية، والعلاقات المدرسية والبيئية. وبوجه عام تخلص الدراسة إلى وجود فروق جوهرية بين أبناء الأمهات المواطنات، وأبناء الأمهات الأجنبيات بشأن معظم الأبعاد التي تم قياسها، سواء ما يخص أساليب الأمهات في التنشئة الاجتماعية، أو ما يخص تأثير تلك الأساليب على شخصية الطفل وسلوكه بما في ذلك القيم الضابطة لهذا السلوك.

أما في المجتمع الكويتي فإن هناك دراسات عن الزواج من جوانب مختلفة، لكن الدراسات العلمية التي تناولت الزواج المختلط قليلة جداً، ويغلب عليها طابع التقارير المعتمدة على البيانات الإحصائية الخاصة بالزواج والطلاق، ومن هذه الدراسات نذكر دراسة **(غلوم وعزت، ١٩٦٧م)**، وهي ترى الدراسة أن هناك مخاطر اجتماعية وثقافية على المجتمع من جراء زواج الكويتيين من غير

كويتيات، وأن هذه المخاطر تتمثل أساساً في إضعاف الثقافة المحلية، كما تشير الدراسة إلى انخفاض حالات الزواج بين الكويتيات وغير الكويتيين حيث بلغت ٣٪ فقط من مجمل حالات الزواج. كما قدمت وزارة التخطيط (١٩٧٧م) دراسة مسحية مبسطة حول الزواج المختلط في الكويت، وتفيد الدراسة أنه خلال عام ١٩٧٥م بلغ عدد الكويتيات المتزوجات من أجانب ٥٧١ كويتية وذلك من جملة الكويتيات اللاتي تزوجن في العام نفسه؛ أي أن نسبة المواطنات المتزوجات من أجانب تبلغ ٠,٠٠٨.

وهكذا نتبين من هذا العرض لأهم الدراسات السابقة أن الزواج المفضل في المجتمعات هو الزواج المتجانس، حيث إن الزواج المختلط يتميز بنسبة انتشار أقل في المجتمع بين الذكور والإناث، وذلك لتعدد آثاره السلبية على الأسرة، كما أوضحت الدراسات السابقة.

كما نتبين من هذا العرض أيضاً أن الزواج المختلط يقترن بوجود فروق ثقافية بما ينعكس على الأسرة من جوانب متعددة؛ فالانتماءات الثقافية لها دور جوهري في كثير من جوانب الشخصية بما في ذلك السلوك والتفاعل والتفضيلات والقيم والاتجاهات، وتظل هذه العوامل فاعلة بشكل أو بآخر في شخصيات الأفراد عندما ينتقلون إلى مجتمع آخر حتى ولو كانوا ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية نفسها التي كانوا ينتمون إليها في مجتمعهم الأصلي، ومن ثم فإن الزواج المختلط يتضمن مؤثرات متباينة في نمط التنشئة الاجتماعية للأبناء، فالأم الإيرانية أو الهندية أو الأوروبية أو الأمريكية لا يمكن أن تكون لها العادات والتقاليد والقيم نفسها التي لدى الأم العربية، وحتى الأم العربية تختلف من مجتمع إلى آخر في بعض القيم والعادات، وعلى الرغم من الآثار المحتملة التي يتركها الزواج المختلط على الأسرة، وعلى الرغم أيضاً من كثرة حالات الزواج المختلط في المجتمع الكويتي، فإن هناك ندرة واضحة في الدراسات السوسيولوجية الحديثة التي تفسر هذا الزواج.

منهجية الدراسة الحالية وإجراءاتها:

فيما يلي توضيح للإجراءات المنهجية التي اتبعتها الدراسة الحالية في سبيل الإجابة عن التساؤلات التي تطرحها مشكلة البحث على النحو السابق ذكره، وتتمثل تلك الإجراءات في عينة الدراسة، أداة الدراسة، ثم جمع البيانات والمعالجة الإحصائية.

أ – عينة الدراسة:

أجريت هذه الدراسة على عينة قوامها ٥٠٠ مفردة، غير أنه تم استبعاد ١٣ مفردة لم تستوف البيانات كاملة، فأصبح حجم العينة الصحيحة ٤٨٧ مفردة جميعهم من المواطنين الكويتيين ذوي الأعمار من ٢٠ سنة فأكثر، وقد تم اختيارهم عشوائياً من جميع المناطق بمحافظات دولة الكويت (ست محافظات)، وروعي في هذا الاختيار مجموعة من الضوابط التي تتعلق بتنوع خصائص العينة من حيث الجنس والسن والتعليم ومكان الإقامة؛ بحيث تقترب العينة في خصائصها – قدر الإمكان – من خصائص المجتمع الكويتي، كما عرضتها كشوف قوائم الأسماء المعتمدة بهيئة المعلومات المدنية بدولة الكويت. والجدول الآتي يوضح خصائص العينة:

جدول رقم (٢)

خصائص عينة الدراسة (ن = ٤٨٧)

	المتغيرات	ك	٪
الجنس:	ذكور	٢٥٠	٥١,٣
	إناث	٢٣٧	٤٨,٧
السن:	أقل من ٣٥	٢٩٩	٦١,٤
	٣٥سنة فأكثر	١٨٨	٣٨,٦
الحالة الاجتماعية:	أعزب	١٧٣	٣٥,٥
	متزوج	٢٨٤	٥٨,٣
	أخرى	٣٠	٦,٢

تابع/ جدول رقم (٢)
خصائص عينة الدراسة (ن = ٤٨٧)

	المتغيرات	ك	٪
التعليم:	أقل من الجامعي	٢٥٨	٥٣
	جامعي فأعلى	٢٢٩	٤٧
الوظيفة:	حكومية	٢٧٩	٥٧,٣
	قطاع خاص	٨٨	١٨,١
	أخرى	١٢٠	٢٤,٦
الدخل:	أقل من ٥٠٠	١٢٦	٢٦
	من ٥٠٠ لأقل من ١٠٠٠	٢٥٢	٥١,٧
	١٠٠٠فأكثر	١٠٩	٢٢,٣
محافظة الإقامة:	العاصمة	١١٢	٢٣
	حولي	١٥٢	٣١,٢
	الفروانية	٥٦	١١,٥
	الأحمدي	٥٧	١١,٧
	مبارك الكبير	٥٥	١١,٣
	الجهراء	٥٥	١١,٣

يتضح من الجدول أن عينة الدراسة تتوزع بالتساوي تقريباً بين الجنسين؛ حيث تضم ٥١,٣٪ ذكوراً مقابل ٤٨,٧٪ إناثاً، أما من حيث السن فإن غالبية العينة أقل من ٣٥ عاماً (٦١,٤٪)، في حين هناك ٣٨,٦٪ من العينة من ذوي الأعمار ٣٥ سنة فأكثر. أما من حيث الحالة الاجتماعية فإن أغلبية العينة من المتزوجين (٥٨,٣٪)، مقابل ٣٥,٥٪ من فئة الأعزب، أما النسبة الباقية – وقدرها ٦,٢٪ والمصنفة ضمن فئة (أخرى) – فهي تعني المطلقين والأرامل. من حيث التعليم يوضح الجدول أن العينة تتوزع بين ذوي التعليم الجامعي فأعلى بنسبة ٤٧٪ مقابل ٥٣٪ لذوي المؤهلات الأقل من الجامعية. وفيما يخص متغير الوظيفة يوضح الجدول أن غالبية العينة (٥٧,٣٪) من العاملين في الحكومة، أما العاملون في القطاع الخاص فيشكلون ١٨,١٪. وهناك فئة أخرى

تعني المتقاعدين أو غير العاملين، وتشكل ٢٤,٦٪ من العينة. وفيما يتعلق بتوزيع العينة بحسب متغير الدخل فإن ٥١,٧٪ من العينة تراوح دخولهم بين ٥٠٠ وأقل من ١٠٠٠ دينار كويتي شهرياً، يلي ذلك المفحوصون ذوو الدخول الأقل من ٥٠٠ دينار (٢٦٪)، وهناك ٢٢,٣٪ من ذوي الدخول ١٠٠٠ دينار فأكثر. أخيراً، ومن حيث محافظة الإقامة يوضح الجدول أن ٣١,٢٪ من العينة من محافظة حولي، يليها محافظة العاصمة (٢٣٪)، وتتوزع العينة على بقية المحافظات بنسب متساوية تقريباً تراوح بين ١١,٣٪ و١١,٧٪. هكذا يتضح أن عينة هذه الدراسة تضم مفردات متنوعة من حيث جميع الخصائص التي يمكن أن تؤثر في رؤيتهم بشأن الزواج المختلط في المجتمع الكويتي.

ب – أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على استبانة تم تصميمها خصيصاً بما يتفق والحصول على البيانات التي تجيب عن التساؤلات التي تطرحها مشكلة البحث، وقد تم إعداد الاستبانة في صيغتها الأولية مع الاختبار المسبق لها (pre-test)، كما تمت مناقشاتها مع الأكاديميين ذوي الاختصاص، بجانب التحقق من كفاءتها من حيث الثبات والصدق. جاءت الاستبانة في صورتها النهائية لتقيس الجوانب الآتية:

١ – العوامل التي تفسر الزواج المختلط في المجتمع الكويتي:

وذلك من خلال تعرف آراء المفحوصين في أهمية تلك العوامل التي تتمثل في: كثرة الوافدين في الكويت، كثرة سفر الكويتيين للخارج، الوفرة الاقتصادية في المجتمع الكويتي، ضعف الإحساس بالمسؤولية، سوء تقدير العواقب المستقبلية، الاختلالات الأسرية في المجتمع، سهولة الزواج. كان المطلوب من العينة أن يحددوا أهمية تلك العوامل بحسب أهميتها بوصفها مفسرات للزواج المختلط من وجهة نظرهم.

٢ – أسباب إقدام الرجل الكويتي على الزواج من امرأة غير كويتية:

وقد تمت صياغة هذه الأسباب، بحيث يرتبها المفحوصون بحسب أهميتها، بعض هذه الأسباب يمثل مزايا قد يعتقد بعض الرجال الكويتيين أنها تتوفر في

المرأة غير الكويتية مثل: جمال الشكل والعناية بالمظهر، المعرفة أفضل بفن إدارة المنزل، المعرفة أفضل بفن التعامل مع الأبناء، المعرفة أفضل بفن التعامل مع الزوج. أما البعض الآخر من الأسباب فيتعلق بتقويم الرجال للزواج من امرأة غير كويتية بوجه عام مثل: انخفاض تكلفة الزواج، الرغبة في زوجة أخرى، تحصين النفس ضد الانحراف، إمكانية سرية الزواج، الرغبة في إنجاب مزيد من الأطفال.

٣ – أسباب زواج النساء الكويتيات من رجال غير كويتيين:

وتتمثل تلك الأسباب في: عدم وجود فرصة الزواج من كويتي، الجاذبية الشخصية، الفرص أفضل في السفر والتنقل، المعرفة أكثر بفن معاملة الزوجة، المعرفة أكثر بأساليب تربية الأبناء، الالتزام أكثر تجاه الأسرة، عدم وجود مشكلات مع أهل الزوج، فرصة المعرفة بمجتمعات أخرى. وكان المطلوب من المفحوصين أن يرتبوا تلك الأسباب بحسب أهميتها من وجهة نظرهم.

٤ – الجنسيات المفضلة في الزواج المختلط:

تضمنت الاستبانة مجموعة من الجنسيات الأجنبية التي قد تفضل في الزواج المختلط؛ بمعنى جنسيات النساء غير الكويتيات اللاتي يفضل الرجال الكويتيون الزواج منهن، وكذلك جنسيات الرجال غير الكويتيين الذين تفضل النساء الكويتيات الزواج منهم، وكان المطلوب من المفحوصين أن يرتبوا تلك الجنسيات بحسب أولوية التفضيل، وتتمثل تلك الجنسيات في: الجنسيات العربية الخليجية، الجنسية الإيرانية، الجنسية العراقية، الجنسية المصرية، الجنسية السورية، الجنسية اللبنانية، الجنسية التركية، جنسيات دول المغرب العربي، الجنسيات الأوروبية، الجنسية الأمريكية، جنسيات دول جنوب شرق آسيا. وقد تم بحث آراء عينة البحث في هذه الجزئية من منظورين؛ الأول: الجنسيات التي يفضل الرجال الكويتيون الزواج من نساء ينتمين إليها، أما المنظور الثاني فهو الجنسيات التي تفضل النساء الكويتيات الزواج من رجال ينتمون إليها.

٥ – الاتجاه نحو الزواج المختلط:

تضمنت الاستبانة ثمانية بنود تدور حول موضوعات تتعلق بمدى قبول الزواج المختلط أو رفضه، وتبلغ الدرجة الكلية لهذه البنود ١٤ درجة، يحصل كل مفحوص على درجة تعكس استجاباته على البنود المذكورة؛ بحيث توضح مدى رفضه أو قبوله للزواج المختلط، وتدل الدرجة المرتفعة على اتجاه أشد رفضاً لهذا الزواج، والعكس صحيح.

هذه هي الجوانب التي تغطيها الاستبانة، وقد تم التحقق من كفاءة الاستبانة وذلك من خلال إجراء الصدق والثبات. ففيما يخص الصدق عرضت الاستبانة على ثلاثة من المحكمين ذوي الاختصاص الأكاديمي، مع عمل التعديلات المقترحة أخذاً بالاعتبار ملاحظات هؤلاء المحكمين وكذلك متطلبات التجريب الأولى للاستبانة. وفي إطار التحقق من الصدق أيضاً تمت مراجعة جميع بنود الاستبانة والتأكد من أن هذه البنود تقيس بالفعل الجوانب المطلوب قياسها، بما يعنيه ذلك من إجراء تعديلات على الصياغة وحذف بنود وإضافة بنود أخرى بحيث تأتي الاستبانة لتقيس ما صممت لقياسه. أما فيما يخص الثبات فقد تم تطبيق الاستبانة على عينة مصغرة (ن = ٤٨) مع إجراء التكويد اللازم للاستجابات وإجراء المعالجة الإحصائية اللازمة لاستخراج معامل ألفا – كرونباخ (Cronbach's Alpha)، وقد تبين أن قيمة هذا المعامل ٠,٨٨٣، وهذه القيمة معتبرة تشير إلى ثبات الاستبانة.

جـ – جمع البيانات والمعالجة الإحصائية:

تم تطبيق الاستبانة على العينة وفق الضوابط المطلوبة، وذلك من خلال المقابلة الفردية المباشرة، غير أنه في بعض الحالات تم تسليم الاستبانة للمفحوصين لاستيفاء بياناتها ثم إعادتها في موعد لاحق متفق عليه، وفي كل الأحوال كانت الاستبانات تخضع للمراجعة والتدقيق أولاً فأولاً، ومن ثم يتم استبعاد الحالات غير المستوفاة، أما الحالات الصحيحة فقد تم إدخال بياناتها،

ومعالجتها إحصائياً باستخدام الحاسوب (برنامج SPSS)، وذلك بما يتفق والإجابة عن التساؤلات التي تسعى الدراسة للإجابة عنها، وقد تضمنت تلك المعالجة:

- الفئات التي تدل على ترتيب استجابات المفحوصين بما يتفق ورؤيتهم لمتغيرات الزواج المختلط وذلك من خلال إعادة ترميز (Recoding) تلك الاستجابات التي تعكس مدركات المفحوصين للمتغيرات مجال البحث معبراً عنها بالتكرارات والنسب المئوية.
- معامل الارتباط (Contingency Coefficient) بين متغير الجنس وأنماط الاستجابات.
- اختبار T، وكذلك تحليل التباين أحادي الاتجاه (One way ANOV) لمعرفة معنوية الفروق بين مجموعات العينة فيما يتعلق بالاتجاه نحو الزواج المختلط.

نتائج الدراسة:

فيما يلي عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة بما يجيب عن التساؤلات المطروحة، وذلك من خلال النقاط الآتية:

- أولاً: العوامل التي تفسر الزواج المختلط في المجتمع الكويتي.
- ثانياً: أسباب إقدام الرجل الكويتي على الزواج من امرأة غير كويتية.
- ثالثاً: أسباب زواج النساء الكويتيات من رجال غير كويتيين.
- رابعاً: الجنسيات المفضلة في الزواج المختلط.
- خامساً: الاتجاه نحو الزواج المختلط.

أولاً – العوامل التي تفسر الزواج المختلط في المجتمع الكويتي:

في ضوء المقابلات المسبقة مع متخصصين في شؤون الزواج والأسرة، حددت الدراسة الحالية مجموعة من العوامل العامة التي تفسر الزواج المختلط في المجتمع الكويتي، وتتمثل تلك العوامل في: كثرة الوافدين في الكويت، كثرة سفر الكويتيين للخارج، الوفرة الاقتصادية في المجتمع الكويتي، ضعف الإحساس بالمسؤولية، سوء تقدير العواقب المستقبلية، الاختلالات الأسرية في

المجتمع، سهولة الزواج. كان المطلوب من أفراد العينة أن يحددوا أهمية تلك العوامل بحسب أهميتها بوصفها مفسرات للزواج المختلط من وجهة نظرهم، وقد جاءت النتائج على النحو الموضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (٣)
العوامل التي تفسر الزواج المختلط في المجتمع الكويتي

العوامل التي تفسر الزواج المختلط في المجتمع الكويتي	ذكور (ن = ٢٥٠)			إناث (ن = ٢٣٧)			معامل الارتباط
	ترتيب متقدم	ترتيب متأخر	بدون ترتيب	ترتيب متقدم	ترتيب متأخر	بدون ترتيب	
– كثرة الوافدين في الكويت	٨٦	١٤٢	٢٢	٦٩	١٥٤	١٤	٠,٠٩
– كثرة سفر الكويتيين للخارج	١٥١	٨٧	١٢	١٣٤	٩٥	٨	٠,٠٦
– الوفرة الاقتصادية	١٢٤	١٠٩	١٧	١١٣	١١٠	١٤	٠,٠٣
– ضعف الإحساس بالمسؤولية	١٢٣	١١٠	١٧	١٤٩	٧٩	٩	٠,١٤*
– سوء تقدير العواقب المستقبلية	١٢٠	١١٥	١٥	١٣٤	٩٤	٩	٠,٠٩
– الاختلالات الأسرية في المجتمع	١١٧	١١٦	١٧	٩٨	١٢١	١٨	٠,٠٥
– سهولة الزواج	٤١	١٠٧	٢٠	١٩	١٢٢	٩٦	٠,١٣*

* $P > 0.05$

بحسب آراء الذكور، فإن كثرة سفر الكويتيين للخارج يأتي في الترتيب المتقدم من حيث أهميتها بوصفها عاملاً يفسر الزواج المختلط في المجتمع الكويتي؛ إذ إن أكثرية الذكور (٦٠,٤٪) وضعتها في الترتيب المتقدم، كما أن نحو (٥٪) فقط من مجموعة الذكور لم تضعها في أي ترتيب. أما بحسب آراء مجموعة الإناث، فإن أكثر الأسباب أهمية يتمثل في ضعف الإحساس بالمسؤولية؛ إذ إن نحو (٦٣٪) من مجموعة الإناث قد وضعت هذا السبب في ترتيب متقدم، ولم تفد بأن هذا السبب غير ذي أهمية سوى (٣,٨٪) من تلك المجموعة. أما على مستوى العينة كلها (ذكور وإناث) فإن الأسباب الموضحة

في الجدول بوصفها مفسرات عامة للزواج المختلط في المجتمع الكويتي قد جاءت في الترتيب المتقدم بالنسب الآتية:

- ضعف الإحساس بالمسؤولية (٥٦٪).
- سوء تقدير العواقب المستقبلية (٥٢,٢٪).
- الوفرة الاقتصادية في المجتمع الكويتي (٤٨,٧٪).
- الاختلالات الأسرية في المجتمع الكويتي (٤٤,١٪).
- كثرة الوافدين بالكويت (٣١,٨٪).
- كثرة سفر الكويتيين للخارج (٣١,٨٪).
- سهولة الزواج المختلط (١٢,٣٪).

وإذا كانت هذه العوامل هي التي يراها المفحوصون تفسر الزواج المختلط في المجتمع الكويتي، فإن الجدول يكشف عن أنه توجد علاقة جوهرية بين متغير الجنس (ذكور وإناث) من جهة وكل من ضعف الإحساس بالمسؤولية وسهولة الزواج المختلط من جهة ثانية ($P < 0.05$)، ففيما يخص ضعف الإحساس بالمسؤولية، يوضح الجدول أن الإناث أكثر قولاً بهذا السبب في الترتيب المتقدم من الأهمية؛ إذ إن ٦٣٪ من مجموعة الإناث تراه في هذا الترتيب، بينما تنخفض هذه النسبة إلى ٤٩,٢٪ من مجموعة الذكور. أما فيما يخص سهولة الزواج المختلط، فإن الجدول يكشف عن أن ٤٠,٥٪ من مجموعة الإناث دلت استجاباتهن على عدم أهمية هذا السبب؛ (إذ إن ٩٦ مفردة لم تضعه بأي ترتيب)، بينما تنخفض نسبة القائلين بذلك إلى ٨٪ فقط من مجموعة الذكور.

ثانياً – أسباب إقدام الرجل الكويتي على الزواج من امرأة غير كويتية:

في حدود هذه الدراسة، تم بحث مجموعة من الأسباب التي تفسر إقدام بعض المواطنين الكويتيين (الرجال) على الزواج من نساء غير كويتيات، بعض هذه الأسباب يمثل مزايا قد يعتقد بعض الرجال الكويتيين أنها تتوفر في المرأة غير الكويتية مثل: جمال الشكل والعناية بالمظهر، المعرفة أفضل بفن إدارة المنزل، المعرفة أفضل بفن

التعامل مع الأبناء، المعرفة أفضل بفن التعامل مع الزوج. أما البعض الآخر من الأسباب فيتعلق بتقويم الرجال للزواج من امرأة غير كويتية بوجه عام مثل: انخفاض تكلفة الزواج، الرغبة في زوجة أخرى، تحصين النفس ضد الانحراف، إمكانية سرية الزواج، الرغبة في إنجاب مزيد من الأطفال. وفي ضوء آراء المفحوصين جاءت هذه الأسباب بحسب أهميتها على النحو الموضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (٤)
أسباب زواج الرجال الكويتيين من نساء غير كويتيات

أسباب زواج الرجال الكويتيين من نساء غير كويتيات	ذكور (ن = ٢٥٠)			إناث (ن = ٢٣٧)			معامل الارتباط
	ترتيب متقدم	ترتيب متأخر	بدون ترتيب	ترتيب متقدم	ترتيب متأخر	بدون ترتيب	
– جمال الشكل والعناية بالمظهر	٦٢	٧٦	١٢	١٢٢	٩٧	١٨	٠,١٤*
– المعرفة أفضل بفن إدارة المنزل	٥٣	١٧٥	٢٢	٣٠	١٧٦	٣١	٠,١٢٤*
– المعرفة أفضل بفن التعامل مع الأبناء	٤٢	١٨٥	٢٣	١٨	١٨٦	٣٣	٠,١٥**
– المعرفة أفضل بفن التعامل مع الزوج	١١٢	١١٩	١٩	٨٠	١٣٥	٢٢	٠,١١٢*
– انخفاض تكلفة الزواج	١٨٠	٥٩	١١	١٩٢	٤٢	٣	٠,١٢٣*
– الرغبة في زوجة أخرى	٨٢	١٤٤	٢٤	١١٨	١٠٣	١٦	٠,١٧**
– تحصين النفس ضد الانحراف	٤٢	١٨٤	٢٤	٤٠	١٧٢	٢٥	٠,٠٢
– إمكانية سرية الزواج	٧١	١٥٤	٢٥	٩٠	١٢٩	١٨	٠,١
– الرغبة في إنجاب مزيد من الأطفال	٢٢	١٩٤	٣٤	٢٣	١٨٠	٣٤	٠,٠٢

* P > 0.05 ** P > 0.01

يكشف الجدول عن أن العامل الاقتصادي هو المفسر الأول لإقبال الرجل الكويتي على الزواج من امرأة غير كويتية؛ إذ إن الغالبية العظمى من الإناث (٨١٪) أفدن بأن انخفاض تكلفة الزواج يأتي في ترتيب متقدم من الأهمية من حيث كونه يفسر إقبال الكويتيين على الزواج من غير كويتيات، وتصل نسبة من أفادوا بالاستجابة نفسها إلى ٧٢٪ من مجموعة الذكور، كما أن السبب نفسه (انخفاض

تكلفة الزواج) يتصدر الترتيب الأول من حيث عدد القائلين به من مجمل العينة كلها، وذلك باستبعاد الذين يرونه غير ذي أهمية البالغ عددهم ١٤ مفردة، أي ما يعادل قرابة ٣٪ فقط من مجمل العينة. ويلاحظ من الجدول أن ما يراوح بين (٨,٨٪) و(٧٢٪) من المفحوصين الذكور قد وضعوا الأسباب الموضحة بالجدول في ترتيب متقدم في الأهمية من حيث دلالتها لزواج الكويتيين من غير الكويتيات. بينما تراوح هذه النسب بين (٩,٧٪) و (٨١٪) من مجموعة الإناث. أما على مستوى العينة كلها فإن الأسباب السابقة بوصفها مفسرات لزواج الكويتيين من غير كويتيات قد جاءت في الترتيب المتقدم بالنسب الآتية:

- انخفاض تكلفة الزواج (٧٦,٤٪).
- الرغبة في زوجة أخرى (٤١,١٪).
- المعرفة أفضل بفن التعامل مع الزوج (٣٩,٤٪).
- جمال الشكل والعناية بالمظهر (٣٧,٨٪).
- إمكانية سرية الزواج (٣٣,١٪).
- المعرفة أفضل بفن إدارة المنزل (١٧٪).
- تحصين النفس ضد الانحراف (١٦,٨٪).
- المعرفة أفضل بفن التعامل مع الأبناء (١٢,٣٪).
- الرغبة في إنجاب المزيد من الأطفال (٩,٢٪).

ويكشف الجدول عن ارتباط دال إحصائياً بين الجنس وبعض الأسباب التي تدفع الكويتي للزواج من غير كويتية، وتتمثل هذه الأسباب في:

- جمال الشكل والعناية بالمظهر: حيث تزداد نسبة الإناث اللاتي وضعن هذا السبب في ترتيب متأخر (٤٪) مقارنة بالذكور الذين وضعوه في الترتيب نفسه (٣٠,٤٪).
- المعرفة أفضل بفن إدارة المنزل: حيث تزداد نسبة الإناث اللاتي وضعن هذا السبب في ترتيب متأخر (٧٤,٣٪) مقارنة بالذكور الذين وضعوه في الترتيب نفسه (٧٠٪).

- المعرفة أفضل بفن التعامل مع الأبناء: حيث تزداد نسبة الإناث اللواتي وضعن هذا السبب في ترتيب متأخر (٧٨,٤٪) مقارنة بالذكور الذين وضعوه في الترتيب نفسه (٧٤٪).
- المعرفة أفضل بفن التعامل مع الزوج: حيث تزداد نسبة الإناث اللواتي وضعن هذا السبب في ترتيب متأخر (٥٧٪) مقارنة بالذكور الذين وضعوه في الترتيب نفسه (٤٧,٦٪).
- انخفاض تكلفة الزواج: حيث تزداد نسبة الإناث اللاتي وضعن هذا السبب في ترتيب متقدم (٨١٪) مقارنة بالذكور الذين وضعوه في الترتيب نفسه (٧٢٪).
- الرغبة في زوجة أخرى: حيث تزداد نسبة الإناث اللاتي وضعن هذا السبب في ترتيب متقدم (٥٠٪) مقارنة بالذكور الذين وضعوه في الترتيب نفسه (٣٢,٨٪).

هكذا يتبين أن الأسباب التي تعكس الكفاءة الشخصية للمرأة (الزوجة) غير الكويتية، تنخفض نسبة الإناث القائلات بها في ترتيب متقدم، بينما ترتفع نسبة الإناث القائلات بأسباب أخرى (ترجع إلى الزوج) لتفسير إقدام الرجل الكويتي على الزواج من امرأة غير كويتية.

ثالثاً – أسباب زواج النساء الكويتيات من رجال غير كويتيين:

بحثت الدراسة الحالية أسباب زواج بعض النساء الكويتيات من رجال غير كويتيين، وذلك من خلال تعرف أسباب ذلك بحسب رؤية المفحوصين. في هذا الإطار تم تحديد مجموعة أسباب، وكان المطلوب من عينة البحث ترتيب تلك الأسباب بحسب أهميتها، وتتمثل تلك الأسباب في: عدم وجود فرصة الزواج من كويتي، الجاذبية الشخصية، الفرص أفضل في السفر والتنقل، المعرفة أكثر بفن معاملة الزوجة، المعرفة أكثر بأساليب تربية الأبناء، الالتزام أكثر تجاه الأسرة، عدم وجود مشكلات مع أهل الزوج، فرصة المعرفة بمجتمعات أخرى. وفي

ضوء استجابات المفحوصين تبين أن تلك الأسباب جاءت بحسب أهميتها على النحو المبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (٥)
أسباب زواج النساء الكويتيات من رجال غير كويتيين

أسباب زواج النساء الكويتيات من رجال غير كويتيين أ	ذكور (ن = ٢٥٠)			إناث (ن = ٢٣٧)			معامل الارتباط
	ترتيب متقدم	ترتيب متأخر	بدون ترتيب	ترتيب متقدم	ترتيب متأخر	بدون ترتيب	
– الجاذبية الشخصية	١٠٤	١٢٤	٢٢	٨٦	١٢٨	٢٣	٠,٠٥
– عدم وجود فرصة الزواج من كويتي	٢١٤	٢٧	٩	١٨٨	٤٢	٧	٠,١
– الفرص أفضل في السفر والتنقل	١٠٠	١٢٣	٢٧	٥١	١٥٥	٣١	٠,١٩٦**
– المعرفة أكثر بفن معاملة الزوجة	٨٤	١٣٨	٢٨	١٤٧	٧٤	١٦	٠,٢٧٤**
– المعرفة أكثر بأساليب تربية الأبناء	٣٥	١٨٦	٢٩	٤٢	١٦٤	٣١	٠,٠٦
– الالتزام أكثر تجاه الأسرة	٨٤	١٤٤	٢٢	١١١	١٠٨	١٨	٠,١٣٤*
– عدم وجود مشكلات مع أهل الزوج	١١٤	١١٤	٢٢	٥٩	١٤٨	٣٠	٠,٢١**
– فرصة المعرفة بمجتمعات أخرى	٢٥	١٠٧	١١٨	١٦	١١٣	١٠٨	٠,٠٧**

* P > 0.05 ** P > 0.01

إن أهم ما يكشف عنه هذا الجدول هو أن المرأة الكويتية عندما تقدم على الزواج من رجل غير كويتي إنما تفعل ذلك على سبيل الاضطرار، فهي لم تجد الفرصة للزواج من كويتي، ويلاحظ من الجدول أن ٨٥,٦٪ من المفحوصين الذكور وضعوا هذا السبب في ترتيب متقدم مقابل ٧٩,٣٪ من الإناث. أما السبب الثاني، الذي جاء في ترتيب متقدم بحسب آراء عينة الذكور، فهو (عدم وجود مشكلات مع أهل الزوج)، حيث قال بهذا السبب في ترتيب متقدم ٤٥,٦٪ من المفحوصين الذكور، يليه في الترتيب نفسه الجاذبية الشخصية (٤١,٦٪)، ثم الفرصة في السفر والتنقل (٤٠٪)، أما أقل الأسباب التي أوردها المفحوصون

الذكور ضمن الترتيب المتقدم فهو المعرفة بمجتمعات أخرى، حيث جاءت في ترتيب متقدم بحسب آراء هؤلاء المفحوصين بنسبة (١٠٪).

أما على مستوى مجموعة الإناث، فإن أهم الأسباب التي تدفع المرأة الكويتية للزواج من غير رجل كويتي، والتي تأتي في ترتيب متقدم، فإنها تتمثل في عدم وجود فرصة للزواج من كويتي (٧٩,٣٪) يليه المعرفة أكثر بمعاملة الزوجة (٦٢٪)، ثم الالتزام أكثر تجاه الأسرة (٤٦,٨٪)، فالجاذبية الشخصية (٣٦,٣٪)، وهكذا إلى أن يأتي السبب القائل بأن المعرفة بمجتمعات أخرى هو ضمن الأسباب التي تدفع المرأة الكويتية للزواج من غير كويتي؛ إذ إن (٦,٨٪) من المفحوصات الإناث وضعن هذا السبب في ترتيب متقدم.

وعلى مستوى العينة كلها، فإن الجدول يوضح أن الأسباب التي يراها المفحوصون أكثر أهمية (الترتيب المتقدم)، والتي تدفع المرأة الكويتية للزواج من غير كويتي يمكن ترتيبها بحسب الأهمية على النحو الآتي:

- عدم وجود فرصة للزواج من كويتي (٨٢,٥٪).
- المعرفة أفضل بمعاملة الزوجة (٤٧,٤٪).
- الالتزام أكثر (من جانب الزوج غير الكويتي) تجاه الأسرة (٤٠٪).
- الجاذبية الشخصية (٣٩٪).
- عدم وجود مشكلات مع أهل الزوج (٣٥,٥٪).
- الفرص أفضل في السفر والتنقل (٣١٪).
- المعرفة أفضل بتربية الأبناء (١٥,٨٪).
- المعرفة بمجتمعات أخرى (٨,٤٪).

ويكشف الجدول السابق عن وجود ارتباط دال إحصائياً بين متغير الجنس وبعض الأسباب لزواج المرأة الكويتية من رجل غير كويتي، وتتمثل تلك الأسباب في:

- الفرصة أفضل في السفر والتنقل: حيث تزداد نسبة الذكور القائلين بهذا السبب ضمن ترتيب متقدم في الأهمية (٤٠٪) مقارنة بالإناث (٢١,٥٪).
- المعرفة أفضل بفن معاملة الزوجة: حيث تزداد نسبة الإناث القائلات بهذا السبب ضمن ترتيب متقدم في الأهمية (٦٢٪) مقارنة بالذكور (٣٣,٦٪).
- الالتزام أكثر تجاه الأسرة: حيث تزداد نسبة الإناث القائلات بهذا السبب ضمن ترتيب متقدم في الأهمية (٤٦,٨٪) مقارنة بالذكور (٣٣,٦٪).
- عدم وجود مشكلات مع أهل الزوج: حيث تزداد نسبة الإناث القائلات بهذا السبب ضمن ترتيب متأخر في الأهمية (٦٢,٤٪) مقارنة بالذكور (٤٥,٦٪).
- فرصة المعرفة بمجتمعات أخرى: حيث تزداد نسبة الإناث القائلات بهذا السبب ضمن ترتيب متأخر في الأهمية (٤٧,٧٪) مقارنة بالذكور (٤٢,٨٪).

وعلى الرغم من أهمية الأسباب التي تدفع المرأة الكويتية للزواج من غير كويتي، فإن السبب الأكثر أهمية هو عدم وجود الفرصة للزواج من كويتي، وإن كانت بقية الأسباب تمثل مزايا لا بأس بها بحسب آراء الكثيرين من المفحوصين.

رابعاً – الجنسيات المفضلة في الزواج المختلط:

يقصد بذلك جنسيات النساء غير الكويتيات اللاتي يفضل الرجال الكويتيون الزواج منهن، وكذلك جنسيات الرجال غير الكويتيين الذين يفضل النساء الكويتيات الزواج منهم. وقد بحثت الدراسة الحالية هذه المسألة بحسب ترتيب تفضيلي معين من جانب المفحوصين فيما يخص الجنسيات التي أفاد المسؤولون بوزارة العدل أنها أكثر ظهوراً في حالات الزواج المختلط في المجتمع الكويتي وهي: الجنسيات العربية الخليجية، الجنسية الإيرانية، الجنسية العراقية، الجنسية المصرية، الجنسية السورية، الجنسية اللبنانية، الجنسية التركية، جنسيات دول المغرب العربي، الجنسيات الأوروبية، الجنسية الأمريكية، جنسيات دول جنوب شرق آسيا. وقد تم بحث آراء عينة البحث في هذه الجزئية

من منظورين، الأول: الجنسيات التي يفضل الرجال الكويتيون الزواج من نساء ينتمين إليها، أما المنظور الثاني فهو الجنسيات التي تفضل النساء الكويتيات الزواج من رجال ينتمون إليها. فيما يخص المنظور الأول، جاءت النتائج على النحو المبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (٦)
جنسيات النساء الأجنبيات المفضلات في الزواج المختلط

جنسيات النساء الأجنبيات	ذكور (ن = ٢٥٠)			إناث (ن = ٢٣٧)			معامل الارتباط
	ترتيب متقدم	ترتيب متأخر	بدون ترتيب	ترتيب متقدم	ترتيب متأخر	بدون ترتيب	
– الجنسيات العربية الخليجية	١٨١	٣٣	٣٦	١٢٧	٦٨	٤٢	٠,٢١*
– الجنسية الإيرانية	٧٢	١٠٩	٦٩	٨٢	٩٠	٦٥	٠,٠٧
– الجنسية العراقية	١١٥	٦٦	٦٩	١٢٣	٦٣	٥١	٠,٠٧
– الجنسية المصرية	١٣٧	٥٣	٦٠	١٤٠	٥١	٤٦	٠,٠٦
– الجنسية السورية	١٥١	٤٢	٥٧	١٥٠	٤٥	٤٢	٠,٠٦
– الجنسية اللبنانية	١٧٧	٣١	٤٢	١٥٧	٣٤	٤٦	٠,٠٥
– الجنسية التركية	٢٠	١٥٢	٧٨	١٥	١٤٠	٨٢	٠,٠٤
– جنسيات دول المغرب العربي	٧٠	١١٥	٦٥	٦٢	١١٢	٦٣	٠,٠٢
– الجنسيات الأوروبية	٥٧	١٢٢	٧١	٦١	١٠٨	٦٨	٠,٠٤
– الجنسية الأمريكية	٦٠	١٢٥	٦٥	٦١	١٠٨	٦٨	٠,٠٦
– جنسيات دول جنوب شرق آسيا	١٤	٨٨	١٤٨	١٨	٨٦	١٣٣	٠,٠٥

* P > 0.05

من حيث الترتيب المتقدم (الأهمية الأكبر) يوضح الجدول أن أغلبية المفحوصين يرون أن الجنسيات العربية الخليجية تأتي في المقدمة (٧٢,٤٪)، يليها – بفارق ملحوظ – الجنسية اللبنانية (٧٠,٨٪) ثم الجنسية السورية (٦٠,٤٪) فالمصرية (٥٤,٨٪) ثم العراقية (٤٦٪). أما بقية الجنسيات، فإن

الجدول يوضح أن ما يراوح بين (٥,٦٪) و (٢٨,٨٪) من المفحوصين الذكور قد وضعوها ضمن الترتيب المتقدم (الأهمية الأكبر).

أما بحسب آراء المفحوصات الإناث، فإن الجدول يكشف عن أن الجنسية اللبنانية هي أكثر الجنسيات تفضيلاً؛ إذ إن (٦٦,٢٪) من المفحوصات الإناث وضعها في الترتيب المتقدم، يليها الجنسية السورية (٦٣,٣٪)، ثم المصرية (٥٩,١٪)، ثم الجنسيات العربية الخليجية (٥٣,٦٪)، فالجنسية العراقية (٥٢٪)، أما بقية الجنسيات فإن ما يراوح بين (٧,٦٪) و (٣٤,٦٪) من المفحوصات الإناث قد وضعنها في الترتيب المتقدم من حيث التفضيل. أما عن العلاقة بين الجنس (ذكور وإناث) والرأي في الجنسية المفضلة في الزواج من قبل الرجال الكويتيين، فإن الجدول يكشف عن عدم وجود علاقة جوهرية إلا فيما يخص الجنسيات العربية الخليجية؛ إذ ترتفع نسبة المفحوصين الذكور الذين حددوا هذه الجنسيات في ترتيب متقدم (٧٢,٤٪)، بينما تنخفض نسبة المفحوصات الإناث اللاتي وضعن هذه الجنسيات في الترتيب نفسه إلى (٥٣,٦٪)، وفيما عدا ذلك لا توجد علاقة جوهرية بين الجنس والرأي في الجنسية المفضلة زواجياً من قبل الرجال الكويتيين. هذا فيما يخص الجنسيات الأجنبية التي يفضل الكويتيون (الرجال) أن يتزوجوا من نساء يحملنها. أما فيما يخص الجنسيات الأجنبية التي تفضل النساء الكويتيات أن يتزوجن من رجال يحملوها، فقد خلصت الدراسة إلى النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (٧)
جنسيات الرجال الأجانب المفضلين في الزواج المختلط

جنسيات الرجال الأجانب	ذكور (ن = ٢٥٠)			إناث (ن = ٢٣٧)			معامل الارتباط
	ترتيب متقدم	ترتيب متأخر	بدون ترتيب	ترتيب متقدم	ترتيب متأخر	بدون ترتيب	
– الجنسيات العربية الخليجية	٢٠٥	٨	٣٧	٢١٤	٦	١٧	٠,١٢*
– الجنسية الإيرانية	٧١	٨٠	٩٩	٤٦	٨٥	١٠٦	٠,١١
– الجنسية العراقية	٩٩	٥٨	٩٣	٧٧	٥٩	١٠١	٠,٠٧
– الجنسية المصرية	١٢٥	٣٩	٨٦	١١٧	٣٦	٨٤	٠,٠١
-- الجنسية السورية	٩٤	٥٧	٩٩	٨٠	٥٤	١٠٣	٠,٠٤
-- الجنسية اللبنانية	١٤٤	٢٦	٨٠	١٣٨	٢١	٧٨	٠,٠٣
-- الجنسية التركية	٢١	١١٥	١١٤	١٤	١٠٦	١١٧	٠,٠٦
–جنسيات دول المغرب العربي	٢٤	١١١	١١٥	٢٤	٩٧	١١٦	٠,٠٤
– الجنسيات الأوروبية	٤٩	٩٤	١٠٧	٥٧	٧٥	١٠٥	٠,٠٧
– الجنسية الأمريكية	٥٣	٩١	١٠٦	٧٠	٦٨	٩٩	٠,١١
– جنسيات دول جنوب شرق آسيا	١٣	٦٥	١٧٢	٩	٦٤	١٦٤	٠,٠٣

* $P > 0.05$

بحسب آراء (٨٢٪) من المفحوصين الذكور، فإن الجنسيات العربية الخليجية تأتي في الترتيب الأول بين الجنسيات التي تفضلها النساء الكويتيات في الزواج، يليها الجنسية اللبنانية (٥٧,٦٪)، ثم الجنسية المصرية (٥٠٪)، فالجنسية العراقية (٣٩,٦٪)، ثم السورية (٣٧,٦٪) أما بقية الجنسيات، فإن ما يراوح بين (٥,٢٪) إلى (٢٨,٤٪) من المفحوصين الذكور قد وضعوها في ترتيب متقدم، بوصفها جنسيات مفضلة زواجياً من قبل النساء الكويتيات.

ويلاحظ من الجدول أنه بحسب آراء المفحوصات الإناث فإن الجنسيات المفضلة زواجياً للنساء الكويتيات تكاد تتخذ الترتيب السابق (الذي قال به

المفحوصون الذكور) ولكن باختلافات طفيفة. فالغالبية العظمى من المفحوصات الإناث (٩٠,٣٪) ترى أن الجنسيات العربية الخليجية تأتي في الترتيب الأول كجنسيات غير كويتية تفضل النساء الكويتيات الزواج بحامليها، يلي ذلك في الترتيب نفسه الجنسية اللبنانية (٥٨,٢٪)، ثم الجنسية المصرية (٤٩,٤٪)، فالسورية (٣٣,٨٪) ثم العراقية (٣٢,٤٪)، أما بقية الجنسيات فإن ما يراوح بين (٣,٨٪) و(٢٩,٥٪) من المفحوصات الإناث قد وضعنها في ترتيب متقدم. ويكشف الجدول عن أنه لا توجد علاقة جوهرية بين الجنس (ذكور وإناث) والرأي في الجنسيات غير الكويتية التي تفضل النساء الكويتيات الزواج من حامليها وذلك باستثناء الجنسيات العربية الخليجية، حيث تزداد نسبة الإناث اللاتي وضعنها أفضلية أولى (٩٠,٣٪) مقارنة بنسبة الذكور (٨٢٪)، وهذه الاختلافات جوهرية ولا ترجع إلى الصدفة.

خامساً – الاتجاه نحو الزواج المختلط:

يقصد بذلك قبول الزواج من جنسيات غير كويتية أو رفضه، وذلك بحسب مدركات المواطنين الكويتيين والكويتيات. وقد بحثت الدراسة الحالية هذه المسألة من منظور طبيعة الاتجاه (مؤيد، محايد، رافض)، وذلك فيما يخص الموضوعات الآتية: الحد من زواج الرجال الكويتيين من نساء غير كويتيات، الحد من زواج النساء الكويتيات من رجال غير كويتيين، وجود آثار سلبية لزواج الكويتي من غير كويتية، وجود آثار سلبية لزواج الكويتية من غير كويتي، رفض الأسرة الكويتية أن تتزوج ابنتها رجلاً غير كويتي، رفض الأسرة الكويتية أن يتزوج ابنها امرأة غير كويتية، وجود جمعية لمقاومة زواج الكويتيين من غير كويتيات، وجود جمعية لمقاومة زواج الكويتيات من غير كويتيين.

جدول رقم (٨)
الاتجاه نحو الزواج المختلط

محتوى الاتجاه	ذكور (ن = ٢٥٠)			إناث (ن = ٢٣٧)			معامل الارتباط
	مؤيد	محايد	معارض	مؤيد	محايد	معارض	
– الحد من زواج الرجال الكويتيين من نساء غير كويتيات.	١٢٤	٢٠	١٠٦	١٧٩	١٣	٤٥	٠,٢٦**
– الحد من زواج النساء الكويتيات من رجال غير كويتيين.	١٣٦	٢٩	٨٥	٤٨	١٩	٧٠	٠,٠٩
– وجود آثار سلبية لزواج الكويتي من غير كويتية.	١٧٣	١٦	٦١	١٩٩	١٢	٢٦	٠,١٨**
– وجود آثار سلبية لزواج الكويتية من غير كويتي.	٢٠٧	١٤	٢٩	٢٠٠	١٧	٢٠	٠,٠٦
– رفض الأسرة الكويتية أن تتزوج ابنتها رجلاً غير كويتي.	٦٨	–	١٨٢	٨١	–	١٥٦	٠,٠٨
– رفض الأسرة الكويتية أن يتزوج ابنها امرأة غير كويتية.	١٣٢	–	١١٨	١٥٨	–	٧٩	٠,١٩**
– وجود جمعية لمقاومة زواج الكويتيين من غير كويتيات.	٨١	٩٣	٧٦	١٣٨	٨٢	١٧	٠,٣٢**
– وجود جمعية لمقاومة زواج الكويتيات من غير كويتيين.	١١٣	٨٣	٥٤	١٢٧	٨٦	٢٤	٠,١٦**

** P > 0.01

إن أهم ما يكشف عنه هذا الجدول هو أن كل جنس متحيز لذاته ضد الجنس الآخر!؛ إذ إن ٥٠٪ تقريباً من الذكور يؤيدون الحد من زواج الكويتي من غير كويتية مقابل ٧٥,٥٪ من الإناث يؤيدن ذلك. العكس تماماً نجده فيما يتعلق بالحد من زواج الكويتية من غير كويتي؛ إذ إن (٥٤,٤٪) من الذكور يؤيدونه مقابل ٢٠,٣٪ فقط من الإناث، وإن كنا في الوقت نفسه نلاحظ أن غالبية

الجنسين يرون وجود آثار سلبية للزواج المختلط (سواء كان زواج الكويتيين من غير كويتيات أو زواج الكويتيات من غير كويتيين).

وفيما يخص تأييد موقف الأسرة الرافض للزواج المختلط فإن (٢٧,٢٪) من الذكور يؤيدون رفض الأسرة الكويتية أن تتزوج ابنتها من غير كويتي، كما أن (٥٢,٨٪) منهم يؤيدون رفض الأسرة الكويتية أن يتزوج الابن من غير كويتية، وتصل هاتان النسبتان إلى (٣٤,٢٪) و (٦٦,٧٪) على التوالي من إجمالي المفحوصات الإناث. وفيما يخص الموقف من جمعية تقاوم زواج الكويتيين من غير كويتيات، يوضح الجدول أن (٣٢,٤٪) من الذكور يؤيدون وجود هذه الجمعية، وترتفع هذه النسبة إلى (٥٨,٢٪) من إجمالي مجموعة الإناث. أما ما يخص وجود جمعية تقاوم زواج الكويتيات من رجال غير كويتيين، فإن الجدول يوضح أن (٤٥,٢٪) من الذكور يؤيدون وجود هذه الجمعية، وترتفع هذه النسبة إلى (٥٣,٦٪) من مجموعة الإناث، وهذا يفسر في ضوء ما سبقت الإشارة إليه بشأن الآثار السلبية للزواج المختلط بحسب رؤية أغلبية الجنسين. ولكن تتضح الصورة بدرجة أكبر، ثم حساب مجمل اتجاه المفحوصين بشأن الزواج المختلط، وذلك من واقع القيم الكمية التي تعكس استجاباتهم على البنود الثمانية الموضحة في الجدول السابق، وتبين من تحليل تلك القيم أن استجابات المفحوصين جاءت بمتوسط قدره ٩,٧ بانحراف معياري ٤,٣، وهذا المتوسط يعادل نحو ٦٨٪ من مجمل درجة الاتجاه البالغ ١٤ درجة؛ أي أن شدة الاتجاه الرافض للزواج المختلط هي ٦٨٪ من الدرجة الكلية، وتختلف قيمة متوسط هذا الاتجاه بحسب مجموعات عينة البحث على النحو الموضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (٩)
القيمة الكمية التي تعكس رفض العينة للزواج المختلط

	المتغيرات	ن	م	ع	Statistics
الجنس:	ذكور	٢٥٠	٨,٩	٤,٢	t = 4.9**
	إناث	٢٣٧	١٠,٧	٣,٧	
السن:	أقل من ٣٥	٢٩٩	٩,٧	٤,١	t = 0.3
	٣٥سنة فأكثر	١٨٨	٩,٨	٣,٩	
الحالة الاجتماعية:	أعزب	١٧٣	٩,٤	٣,٩	f = 1.3
	متزوج	٢٨٤	١٠	٤	
	أخرى	٣٠	٩,٧	٤,١	
التعليم:	أقل من الجامعي	٢٥٨	٩,٧	٣,٩	t = 0.01
	جامعي فأعلى	٢٢٩	٩,٨	٤,١	
الوظيفة:	حكومية	٢٧٩	٩,٧	٤	f = 1.1
	قطاع خاص	٨٨	٩,٣	٤,١	
	أخرى	١٢٠	١٠,١	٤	
الدخل:	أقل من ٥٠٠	١٢٦	١٠,١	٣,٨	f = 2.1
	من ٥٠٠ لأقل من ١٠٠٠	٢٥٢	٩,٤	٤,١	
	١٠٠٠فأكثر	١٠٩	١٠,١	٤,١	
محافظة الإقامة:	العاصمة	١٥٢	٩,٦	٤,٢	f = 0.9
	حولي	١١٢	١٠	٤,١	
	الفروانية	٥٦	٩,٦	٤,٢	
	الأحمدي	٥٧	٨,٩	٤	
	مبارك الكبير	٥٥	١٠	٣,٨	
	الجهراء	٥٥	١٠,٤	٣,٦	

$P < 0.01$

يكشف هذا الجدول عن أن هناك فروقاً جوهرية من المنظور الإحصائي بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالاتجاه الرافض للزواج المختلط (زواج الكويتيين من غير كويتيات وزواج الكويتيات من غير كويتيين)؛ إذ إن متوسط درجة مجموعة الإناث يبلغ ١٠,٧ بانحراف معياري ٤,٢، أما متوسط درجة مجموعة الذكور

فيبلغ ٨,٩ بانحراف معياري ٣,٧؛ أي أن الإناث أشد رفضاً للزواج المختلط مقارنة بمجموعة الذكور، وقد يرجع ذلك إلى أن الإناث يرون في زواج الكويتي من غير كويتية سبباً أساسياً من أسباب العنوسة في المجتمع الكويتي، وبخاصة أن الفتاة الكويتية التي تتزوج من غير كويتي تواجه العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. من جهة أخرى يكشف الجدول عن أنه لا توجد فروق جوهرية بين مجموعات العينة من حيث الاتجاه الرافض للزواج المختلط، وذلك بحسب متغيرات السن، الحالة الاجتماعية، التعليم، الوظيفة، الدخل، محافظة الإقامة. وهذا يعني أن الاتجاه الرافض للزواج المختلط إنما هو موجود بالفعل بصرف النظر عن خصائص مجموعات العينة وفق هذه المتغيرات.

النتائج ومناقشتها:

اهتمت هذه الدراسة بالعوامل التي تفسر الزواج المختلط في المجتمع الكويتي، وقد أجريت على عينة صحيحة قوامها ٤٨٧ مفردة، جميعهم من المواطنين الكويتيين ذوي الأعمار ٢٠ سنة فأكثر، وقد تم اختيارهم عشوائياً من جميع المناطق بمحافظات دولة الكويت (ست محافظات)، وتتوزع العينة بين الذكور بنسبة ٥١,٣٪ والإناث بنسبة ٤٨,٧٪، كما روعي في اختيارها أن يتجسد فيها أكبر عدد ممكن من المتغيرات التي قد تؤثر في رؤية المفحوصين بشأن الزواج المختلط، وبخاصة متغيرات الجنس والسن والتعليم ومكان الإقامة. وقد اعتمدت الدراسة على استبانة مقننة من حيث الثبات والصدق. واستناداً إلى ترتيب الأهمية بحسب آراء المفحوصين، فإن نتائج الدراسة تتلخص في أن العوامل التي تفسر الزواج المختلط في المجتمع الكويتي يتصدرها ضعف الإحساس بالمسؤولية، سوء تقدير العواقب المستقبلية، الوفرة الاقتصادية في المجتمع الكويتي، الاختلالات الأسرية في المجتمع، كثرة الوافدين في الكويت، وكذلك كثرة سفر الكويتيين للخارج، وأخيراً سهولة الزواج. أما ما يخص أسباب إقدام الرجل الكويتي على الزواج من نساء غير كويتيات، فقد تبين من الدراسة أن هذه الأسباب – بحسب أهميتها – تتمثل في انخفاض تكلفة الزواج، الرغبة في زوجة أخرى،

المعرفة أفضل بفن التعامل مع الزوج، جمال الشكل، إمكانية سرية الزواج، تحصين النفس ضد الانحراف، المعرفة أفضل بفن التعامل مع الأبناء، الرغبة في إنجاب مزيد من الأطفال. أما عن أسباب زواج النساء الكويتيات من رجال غير كويتيين، فإنها – بحسب الأهمية – تتمثل في: عدم وجود فرصة الزواج من كويتي، المعرفة أكثر بفن معاملة الزوجة، الالتزام أكثر تجاه الأسرة، الجاذبية الشخصية، عدم وجود مشكلات مع أهل الزوج، الفرص أفضل في السفر والتنقل، المعرفة أكثر بأساليب تربية الأبناء، فرصة المعرفة بمجتمعات أخرى.

والواقع أن أسباب الزواج المختلط تختلف من فرد لآخر، بحسب موقعه الطبقي ومستواه التعليمي، كما تختلف بحسب السن، والحالة الزواجية بل لتقويمه شخصية الطرف الآخر سواء كان من الجنسية نفسها أو من جنسية أخرى، وقد ينصب هذا التقويم على السلوك أو المظهر الخارجي أو القدرات .... إلخ. إن غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج يدفع بعض الكويتيين للزواج بغير كويتية، لكن هذا السبب ينتفي تماماً بالنسبة للأثرياء أو أفراد الطبقات العليا، وهنا يقبل بعض هؤلاء على الزواج من غير كويتية لأسباب أخرى، كأن يكون الشخص قد ارتبط بعلاقة حب مع فتاة أجنبية في أثناء الدراسة أوفي ظروف عمل، وهنا من يقبل على الزواج من أجنبية لظروف خاصة كأن يكون كبيراً في السن ويريد الزواج من فتاة صغيرة ولم يجد من المواطنات من تقبله زوجاً بسبب عامل السن أو غير ذلك من الأسباب، فقد تبين من بعض الدراسات العلمية السابقة أن الزواج بين أفراد من جنسيات مختلفة يتم للأسباب نفسها الخاصة بالزواج بين أفراد من جنسية واحدة، وأن الاهتمامات المشتركة يتضاءل دورها بوصفها عاملاً مؤثراً في الاختيار الزواجي مقارنة بتأثير العرق والجنسية (Imamura, 1986).

وفيما يخص الجنسيات المفضلة في الزواج المختلط، كشفت الدراسة الحالية عن أنه إذا أخذنا في الاعتبار الترتيب المتقدم في الأهمية، فإن أغلبية المفحوصين ترى أن الجنسيات العربية الخليجية تأتي في المقدمة، يليها بفارق

ملحوظ الجنسية اللبنانية، ثم الجنسية السورية، فالمصرية، ثم العراقية فبقية الجنسيات. وترتفع نسبة المفحوصين الذكور الذين وضعوا النساء من الجنسيات العربية الخليجية في ترتيب متقدم وذلك مقارنة بالمفحوصات الإناث. وتتفق هذه النتيجة مع واقع الزواج المختلط في المجتمع الكويتي، فإذا رجعنا إلى إحصاءات وزارة العدل (٢٠٠٤م) نتبين أن الجنسيات العربية الخليجية هي الأكثرية في حالات الزواج المختلط، تليها الجنسيات العربية غير الخليجية، ثم الجنسيات الأخرى، وذلك بحسب الجدول الآتي (جدول رقم ١٠) الذي يوضح جنسية شريك الحياة الأجنبي (غير الكويتي):

جدول رقم (١٠)
جنسية شريك الحياة (غير الكويتي) للأزواج الكويتيين والزوجات الكويتيات خلال عام ٢٠٠٣م

جنسية شريك الحياة غير الكويتي	الزوج كويتي	الزوجة كويتية	المجموع
عربية خليجية	٤٣٨	٣٢٦	٧٦٤
عربية غير خليجية	٣٧٤	١١١	٤٨٥
غير عربية	٢٠٨	٥١	٢٥٩
بدون جنسية	١٦٦	٨٦	٢٥٢
المجموع	**١١٨٦**	**٥٧٤**	**١٧٦٠**

ويتضح من هذا الجدول أن أكثرية حالات الزواج المختلط كان طرف شريك الحياة غير الكويتي يحمل إحدى الجنسيات العربية الخليجية، حيث يبلغ عدد تلك الحالات ٧٦٤ حالة؛ أي ما يشكل ٤٣,٤٪ من إجمالي حالات الزواج المختلط خلال عام ٢٠٠٣م، وهناك ٤٨٥ حالة كان شريك الحياة من جنسية عربية غير خليجية؛ أي ما يعادل ٢٧,٦٪ من مجمل حالات الزواج المختلط، وتنخفض هذه النسبة إلى ١٤,٧٪؛ أي ما يعادل ٢٥٩ حالة كان شريك الحياة من جنسية غير عربية، أما عدد حالات الزواج المختلط التي كان فيها شريك الحياة من فئة غير

محددي الجنسية فإنها تبلغ ٢٥٢ حالة، أي ما يعادل ١٤,٢٪ من مجمل حالات الزواج المختلط، وتكشف هذه الأرقام عن أن الزواج المختلط في المجتمع الكويتي يميل إلى التقارب الثقافي والقرب المكاني، وهذا واضح من ارتفاع زواج الكويتيين والكويتيات من أفراد ينتمون إلى دول مجلس التعاون الخليجي، ويوضح الجدول أن الذكور هم أكثر إقبالاً على الزواج المختلط مقارنة بالإناث، وكما سبقت الإشارة فإن حالات الزواج المختلط خلال عام ٢٠٠٣م توزعت بواقع الثلثين تقريباً للمواطنين الذكور مقابل الثلث للإناث.

وفيما يخص الاتجاه نحو الزواج المختلط، فقد بحثته الدراسة من منظور قبول الزواج من جنسيات غير كويتية أو رفضه، وقد تبين من الدراسة أن ٥٠٪ تقريباً من الذكور يؤيدون الحد من زواج الكويتي من غير كويتية مقابل ٧٥,٥٪ من الإناث يؤيدن ذلك. أما ما يخص الحد من زواج الكويتية من غير كويتي، فقد تبين أن (٥٤,٤٪) من الذكور يؤيدونه مقابل ٢٠,٣٪ فقط من الإناث. وهذا يعني أن كل جنس متحيز لذاته، وتتفق غالبية الجنسين، وجود آثار سلبية للزواج المختلط (سواء كان زواج الكويتيين من غير كويتيات أو زواج الكويتيات من غير كويتيين)، وعلى مستوى مجمل الاتجاه كشفت الدراسة عن أن اتجاه المفحوصين يغلب عليه رفض الزواج المختلط، وإن كان هذا الاتجاه الرافض يزداد بفروق جوهرية لدى الإناث مقارنة بالذكور، ولا توجد فروق جوهرية بين مجموعات العينة من حيث الاتجاه بشأن الزواج المختلط بحسب متغيرات السن، الحالة الاجتماعية، التعليم، الوظيفة، الدخل، محافظة الإقامة.

وإذا كان ذلك فيما يخص النتائج التي توصلت إليها الدراسة بشأن الزواج المختلط في المجتمع الكويتي، فإن الأدبيات ذات الصلة تتيح تفسيرات أخرى فيما يخص ارتفاع نسبة الزواج المختلط كما سبقت الإشارة في (الجدول رقم ١)، فمن الطبيعي أن يتأثر نظام الزواج في المجتمع العربي الخليجي بالواقع الاقتصادي والاجتماعي المتغير؛ ذلك أن التغير الذي طرأ على البناء الاقتصادي الاجتماعي

لهذا المجتمع، قد انعكس بشكل واضح على واقع الأسرة؛ فالسلطة الوالدية لم تعد بالحسم في فرض الرأي كما كانت في السابق، وظهرت علاقات جديدة في مجال التوجيه الأسري تقوم على قاعدة السلطة المعنوية، وإعطاء حرية أكبر للأبناء للتعبير عن آرائهم واختياراتهم بما في ذلك الاختيار الزواجي، كما أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع العربي الخليجي جعلت من الصعب قصر عادة الزواج على الأقارب ضمن دائرة العائلة وحدها (الرشيدي والخليفي، ١٩٩٧).

وبموجب التغير في المجتمع العربي الخليجي حدثت تغيرات على الأسرة من حيث الحجم والوظيفة وطبيعة السلطة الوالدية؛ فقد تحولت الأسرة من نمطها الممتد إلى نمطها النووي نتيجة اتجاه المجتمع نحو التحضر والتعقيد، وأصبحت العلاقة الأسرية أكثر مرونة، بحيث خفت حدة السلطة الأبوية وسيطرتها، وبدأ الفرد داخل الأسرة يتحرر من القيود والضوابط الاجتماعية التقليدية المفروضة عليه، وتغيرت نظرة المجتمع نحو المرأة والرجل على حد سواء باعتبارهما عنصرين فاعلين في المجتمع ولكل دوره المنوط به (الساعاتي، ص١٣٧)، أما على مستوى الاختيار الزواجي تحديداً، فقد كان للتغير الاجتماعي آثار واضحة؛ فلم يعد هذا الاختيار مرهوناً برأي الوالدين وموافقتهما، بل أصبح الرأي الحاسم لطرفي الزواج في الرفض أو القبول، ولم يعد اختيار شريك الحياة مقصوراً على الرجل، بل أصبح للمرأة دور في هذا الاختيار. وفي المجتمع الكويتي، كغيره من المجتمعات العربية الخليجية، أدت التغيرات الاقتصادية الاجتماعية إلى نشوء وتطور علاقات تتجاوز الأطر الاجتماعية – الاقتصادية التقليدية وتقليص أسس عادة الزواج من الأقارب (الموسوي، ١٩٩٤، ص١٩٢)، وأصبح بمقدور الشاب أن يختار زوجته من خارج عائلته ومن عائلة لا تربطه بها أي رابطة تقوم على صلة الدم، ومما دعم من ذلك زيادة وعي المواطنين بأهمية تجنب الزواج من الأقارب خوفاً من انتقال

الأمراض الوراثية، كما دعم من ذلك اتساع شبكة العلاقات من خلال تكنولوجيا الاتصال الحديثة، من ذلك نذكر الإنترنت، حيث تشير الدراسات الاجتماعية المعنية بالزواج إلى أن استخدام الإنترنت أتاح فرصاً أوسع للتعارف بين الجنسين بما يتجاوز حدود مجتمعاتهم، ومن ثم ازدادت فرص الزواج بين أفراد من جنسيات مختلفة (Houran Benotsch, 2002; Knox et al, 2001; et al, 2004) ولم يكن المجتمع الكويتي بمعزل عن هذه المؤثرات التكنولوجية، حيث تشير المصادر إلى أن "التشات" وتبادل الصداقات عبر شبكة الإنترنت تستهلك أكبر نسبة من الوقت بين مستخدمي الشبكة ولا سيما الشباب، وهناك علاقات تعارف أو صداقة تطورت إلى زواج على الرغم من أن الطرفين تعارفا في البداية عبر شبكة الكومبيوتر (تقرير منشور بجريدة القبس الكويتية، العدد١١٧٥٩ بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١). من جهة أخرى فإنه على الرغم من وجود الاختلافات المذهبية والعقائدية التي كانت تقف حائلاً دون حدوث اختيارات زواجية بين أفراد الطوائف المختلفة، فإن هذه الاختلافات لم تعد صارمة كما كانت في السابق، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي توطدت دعائمها في المجتمع على نطاق واسع، وبخاصة في الطبقة الوسطى، فقد تغيرت النظرة الاجتماعية بشأن الزواج من خارج نطاق الطائفة الدينية، بحيث أصبح من الممكن حدوث الزواج بين أفراد ينتمون إلى أديان ومذاهب مختلفة، وتلقت ظاهرة الزواج المختلط دعماً خارجياً يتمثل في عادة الزواج من أجنبيات وبخاصة في أوساط المثقفين الذين تلقوا علومهم خارج أوطانهم. بناء على كل ذلك، فإن هناك حاجة إلى تطوير تشريعات الأحوال الشخصية، بحيث تؤكد الحقوق والواجبات المترتبة على زواج الكويتي من غير كويتية وكذلك زواج الكويتية من غير كويتي، وذلك بموجب معايير تضمن عدم الإخلال بالتركيبة السكانية للكويت على المدى الطويل، هذا هو التحدي الحقيقي.

المصادر والمراجع

أولاً – المصادر والمراجع العربية:

- أمين، فاروق، (١٩٨٣م)، دراسة حول واقع الأسرة البحرينية، البحرين، وزارة الإعلام.
- حلمي، إجلال، (١٩٩٠م)، علم الاجتماع الأسري، دبي، دار القلم للنشر والتوزيع.
- الرشيدي، بشير والخليفي، إبراهيم، (١٩٩٧م)، سيكولوجية الأسرة والوالدية، دولة الكويت، ذات السلاسل.
- الساعاتي، سامية، (١٩٨١م)، الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، بيروت، مكتبة النهضة العربية.
- عبد الفتاح، يوسف، (١٩٨٨م)، الزواج من أجنبيات وأثره على أبناء الخليج العربي، بيروت، دار الفكر العربي.
- غلوم، عبد الله، وعزت إسماعيل، (١٩٦٧م)، الزواج في الكويت، سلسلة الدراسات الاجتماعية، الكويت، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- مرسي، كمال، (١٩٩١م)، العلاقة الزوجية والصحة النفسية؛ دولة الكويت، دار القلم.
- الموسوي، نضال، (١٩٩٤م)، الزواج والتغير الاجتماعي في الكويت، دولة الكويت، مكتبة جامعة الكويت.
- وزارة التخطيط، (١٩٧٧م)، الزواج المختلط في الكويت، دولة الكويت.
- وزارة العدل، (٢٠٠٤م)، إحصاءات الزواج، دولة الكويت.

ثانياً – المصادر والمراجع الأجنبية:

- Blood, R. (1989), Marriage. New York. The free press.

- Breger, Rosemary. (1998), Love and the state: Women, mixed marriages and the law in Germany. In:. Breger, Rosemary; Hill, Rosanna(eds) Cross-cultural marriage: Identity and choice. New York, Breg, 129-152.
- Caltabiano, Nerina J.(1985), How ethnicity and religion affect attitudes towards mixed marriages.Australian Journal of Sex, Marriage & Family, Vol 6(4), pp. 221-229.
- Donnan, Hastings. (1990), Mixed marriage in comparative perspective: Gender and power in Northern Ireland and Pakistan. Journal of Comparative Family Studies, Vol 21(2), Special issue: Intermarriage. pp. 207-225.
- Imamura, Anne E.(1990), Strangers in a strange land: Coping with marginality in international marriage. Journal of Comparative Family Studies, Vol 21(2). Special issue: Intermarriage. pp. 171-191.
- Parker, Marcie & Bergmark, R. Edward. (2005), Mate Selection Across Cultures. Journal of Comparative Family Studies, Vol 36(4), pp. 667-668.
- Qian, Zhenchao& Cobas, José A. (2004), Latinos' mate selection: National origin, racial, and nativity differences. Social Science Research, Vol 33(2), pp. 225-247.
- Vandewiele, Michel. (1980), How Senegalese secondary school students feel about Euro-African mixed marriage. Psychological Reports, Vol 46(3, Pt 1), pp. 789-791.
- Wassink, M. W.(1967), Opinion Survey on mixed marriage in Morocco.. Journal of Marriage & the Family, 29(3), pp. 578-589.
- Houran, James etal. (2004), Do Online Matchmaking Tests Work? An Assessment of Preliminary Evidence for a Publicized Predictive Model of Marital Success'. North American Journal of Psychology, Vol 6(3), pp. 507-526
- Benotsch, Eric L.etal. (2002), Men who have met sex partners via the Internet: Prevalence, predictors, and implications for HIV prevention Archives of Sexual Behavior, Vol 31(2), pp. 177-183.
- Knox, David etal. (2001), College student use of the internet for mate selection. College Student Journal, Vol 35(1). pp. 158-160

- Vandewiele, Michel. (1980), How Senegalese secondary school students feel about Euro-African mixed marriage. Psychological Reports, Vol 46(3, Pt 1), pp. 789-790.
- Zaidi, Arshia U & Shuraydi, Muhammad. (2002), Perceptions of arranged marriages by young Pakistani Muslim women living in a Western society. Journal of Comparative Family Studies, Vol 33(4), pp. 495-514.